Marginalization and Social Exclusion in Tunisia's Interior Regions: Impact on Social Cohesion and Stability

Dr. Fatma Omri Ali[1]

Faculty of Humanities and Social Sciences,
University of Tunis, Tunisia

Science Step Journal / SSJ

2025/Volume 3 - Issue 9

To cite this article: Omri, A. F. (2025). Marginalization and Social Exclusion in Tunisia's Interior Regions: Impact on Social Cohesion and Stability. Science Step Journal, 3(9). 351-365. https://doi.org/10.5281/zenodo.15787018 ISSN: 3009-500X.

Abstract

This study aims to investigate the phenomenon of marginalization and exclusion, which is considered one of the greatest challenges facing the interior regions of Tunisia, albeit to varying degrees. It is noted that this phenomenon has deepened over the last decade. It pushes towards entrenching class, economic, social, and regional disparities. The overall trend of the results of this research revealed that the growth of this phenomenon has led to an increase in social tensions, higher crime rates, and undermined social stability, which in turn affects the economic, social, and political balances of society. We relied on descriptive analytical methods and statistics issued by official entities to diagnose the studied phenomenon and analyze its negative repercussions on all social and economic levels. The importance of this study lies in its findings, which confirm that the Tunisian developmental policy, despite the modifications and reforms it has undergone to keep pace with the economic, social, and political transformations in Tunisian society, has nonetheless maintained its discriminatory and exclusionary nature towards the interior regions of Tunisia. These regions have been deprived of major developmental and investment projects with high employment capacity, while the coastal areas and the capital cities have benefited from such projects. This has resulted in increased poverty rates and unemployment in the interior regions, in contrast to their reduction in the coastal regions and major cities of Tunisia. This will be the focus of our analysis and discussion through our research.

Keywords: Marginalization phenomenon, exclusion, ostracism, interior regions of Tunisia

[1] Doctor and researcher in sociology, Faculty of Humanities and Social Sciences in Tunisia, University of Tunis, Tunisia. fatma2013omri@hotmail.fr

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

تعمّق ظاهرة التّهميش والإقصاء بالمناطق الدّاخلية التّونسيّة وتأثيره في السّلم الإجتماعيّة

د. فاطمة عُمري علي

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية.
جامعة تونس، تونس

ملخص

تهدف هذه الدّراسة إلى البحث في ظاهرة التّهميش والإقصاء، إذ تعتبر من أكبر التّحدّيات الّتي تواجهها المناطق الدّاخلية للبلاد التّونسيّة ولكن بدرجات متفاوتة. والملاحظ أنّ هذه الظّاهرة قد إزدادت تعمُّقًا خلال العشرية الأخيرة. وهي تدفع بإتجاه تكريس الفوارق الطّبقية والإقتصاديّة والإجتماعيّة والجهويّة. وقد كشف الإتّجاه العام لنتائج هذا البحث عن أنّ تنامي هذه الظّاهرة قد أدّى إلى إرتفاع منسوب التّوترات الإجتماعيّة وزيادة معدّلات الجريمة وتقويض الإستقرار الإجتماعي الّذي يُؤثّر بدوره في التّوازنات الإقتصادية والإجتماعية والسّياسية للمجتمع. وقد إعتمدنا في إنجازنا لهذا البحث على المنهج الوصفي التّحليلي وعلى الإحصائيات الصّادرة عن جهات رسميّة، حتّى نتمكّن من تشخيص الظّاهرة المدروسة ومن تحليل إنعكاساتها السّلبيّة على جميع الأصعدة الإجتماعية والإقتصاديّة.. وتكمن أهمية هذه الدراسة فيما توصّلت إليه من نتائج تؤكّد على أنّ السيّاسة التنموية التّونسية على الرّغم ممّا شهدته من تعديلات وإصلاحات حتّى تكون مواكبة لما يشهده المجتمع التّونسي من تحوّلات إقتصادية وإجتماعية وسيّاسية، إلاّ أنّها في مقابل ذلك حافظت على طابعها الإقصائي للمناطق الدّاخليّة التّونسية وحرمانها من المشاريع التنموية والإستثمارية الكبرى ذات القدرة التشغيلية العالية في حين جظيت الجهات الساحلية و مدن تونس الكبرى بهذا الصنف من المشاريع، وهو ما نتج عنه إرتفاع نسب الفقر ومعدّلا ت البطالة بالمناطق الدّاخلية مقابل إنخفاضها بالجهات السّاحلية ومدن تونس الكبرى هذا ما سنتاوله بالتحليل والنّقاش من خلال إنجازنا لهذا البحث.

الكلمات المفتاحية

ظاهرة التّهميش، الإقصاء، الإستبعاد، المناطق الدّاخلية التّونسية، السّلم الإجتماعيّة.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

المقدّمة

يعدّ تعمّق ظاهرة التّهميش والإقصاء من أكبر التّحديات الّتي تواجهها الجهات الدّاخلية التّونسيّة، ولكن يبقى ذلك بدرجات متفاوتة من منطقة إلى أخرى. والملاحظ أنّ هذه الظّاهرة اِزدادت توسّعا خلال العشرية الأخيرة، وهي تدفع بإتجاه تكريس الفوارق الطّبقية والاِجتماعيّة والاِقتصادية والجهويّة.

وينتج عن تنامي هذه الظّاهرة اِرتفاع منسوب التّوترات الاِجتماعيّة وزيادة معدّلات الجريمة وتقويض الاِستقرار الاِجتماعي الّذي يؤثّر بدوره في التّوازنات الاِقتصادية والاِجتماعية والسّياسية للمجتمع. وتكمن أهميّة تناول مسألة التّهميش، بكلّ ما تحيل إليه من معاني الإقصاء والاِستبعاد، بالتّحليل والنّقاش في تشخيص الاِنعكاسات السّلبية لهذه الظّاهرة على الأفراد والمجموعات المتأثّرين بها بصفة خاصّة وعلى المجتمع بصفة عامّة، حيث يؤدّي التّهميش إلى تفشّي الفقر والجريمة والعنف، ويسهم في تباطئ النّمو الاِقتصادي والاِجتماعي على حدّ السّواء. ذلك أنّ تهميش الآخر واستبعاده وحرمانه من التّمتع بحقوقه على اِختلاف أنواعها (الاِقتصاديّة والاِجتماعيّة والسيّاسيّة...) يُنتج التّفاوتات الاِجتماعيّة والاِضطرابات السّياسية، ممّا يعرقل عملية التنمية المستدامة وتحقيق التّقدّم والتّطوّر الاِقتصادي والاِجتماعي على المديين القريب والبعيد.

وللبحث في مدى تفشي ظاهرة التّهميش والاِستبعاد بالجهات الدّاخلية، وفهم مختلف تعبيراتها وتجليّاتها اِنطلقنا من طرح **الإشكاليّة التّاليّة**: كيف أثّر تعمّق ظاهرة التّهميش في الواقع التنموي بالمناطق الدّاخلية؟ وهل اِعتمدت السّلطة اِستراتيجية واضحة للحدّ من الاِنعكاسات السّلبية لهذه الظّاهرة على واقع التنمية المستدامة بهذه الجهات؟ وتتفرّع عن هذه الإشكالية ثلاث فرضيات.

الفرضيات

- الفرضية الأولى: اِفترضنا أنّ تعمّق ظاهرة التّهميش والإقصاء بالمناطق الدّاخلية هو وليد المنوال التنموي الّذي اِعتمدته الحكومات المتعاقبة منذ الاِستقلال إلى اليوم والقائم على أفضلية جهة دون أخرى
- الفرضية الثّانية: اِفترضنا أنّ تعمّق ظاهرة الإقصاء والتّهميش أدّى إلى اِرتفاع منسوب التّوترات الاِجتماعيّة بالمناطق الدّاخليّة.
- الفرضية الثّالثة: كلّما اِرتفع معدّل الفقر بالمناطق الدّاخليّة كلّما اِنتشرت بها مظاهر الإقصاء والتّهميش والاِستبعاد (مثل قلّة أو اِنعدام الرّبط بشبكة الكهرباء والغاز أو الرّبط بشبكة الصرف الصحّي...)

1. التّهميش والاِستبعاد الدّلالات والأبعاد

تعتبر ظاهرة التّهميش من الظواهر المتجذّرة في تونس، إذ تعود أصولها إلى المرحلة الاِستعمارية، لتترسّخ أكثر خلال فترة بناء الدّولة الوطنيّة نتيجة تبنّي السّلطة آنذاك لنموذج تنموي يقرّ بالأفضلية التّنمويّة للشّريط السّاحلي ومدن تونس الكبرى، وهو ما أسهم في تعميق الفجوات الاِجتماعية والجيلية والجهويّة وفقدان الفئات المهمّشة الثّقة في سياسة الدّولة في تحقيق العدالة الاِجتماعيّة. وقد

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

أدّى تعدّد مظاهر التّهميش والإستبعاد وخاصّة منها التّوزيع غير العادل للثّروات والموارد الماليّة وعدم الحصول على الخدمات الأساسيّة (الصحيّة، التّعليم، المشاركة في الحياة السيّاسية والثقافيّة)، إلى إرتفاع نسب البطالة ومعدّلات الفقر والتّسرّب المدرسي ونسب الجريمة. "هذه الفاقة ملحوظة بشكل خاص في المناطق الأقلّ نموّا إقتصاديّا في الدّاخل والجنوب. بينما يبلغ متوسّط البطالة في تونس 15% يتضاعف الرّقم في تلك الأجزاء من البلد." (المركز الدولي للعدالة الإنتقالية، 2017)

يقتضي التّمشي العلمي في تشخيص ظاهرة التّهميش والإستبعاد بالمناطق الدّاخلية التّونسية الوقوف عند أهمّ دلالاتها ومظاهرها، وذلك بتقديم تعريف علمي لأهمّ المفردات الدّالة على تضخم هذه الظّاهرة وما يعانيه متساكنو هذه الجهات من تدنّي المستوى المعيشي والحرمان من التّمتّع بالخدمات الأساسيّة. في هذا السّياق نقدّم الإقصاء الإجتماعي على أنّه مجموعة من الممارسات الهدف منها حرمان مجموعة من الأفراد أو المجموعات أو الفئات من المشاركة في الحياة الإجتماعية والسيّاسية والإقتصادية والثّقافية. وينتج عن ذلك إستبعاد هذه الفئات من التّمتع بمخرجات التنمية. ووفق منظّمة الإكسوا فإنّ التّمييز والإضعاف يمثّلان العناصر الأساسيّة لتكوّن وتفشي ظاهرة التّهميش والإقصاء داخل مجتمع ما (الأمم المتحدة، الإكسوا، 2008). فالإقصاء الإجتماعي إذا هو ذلك "الوضع الّذي يعيق الإندماج الإجتماعي. الإقصاء هو عمليّة يتم من خلالها إستبعاد الأفراد أو المجموعات كليّا أو جزئيّا من المشاركة الكاملة في جميع جوانب حياة المجتمع الّتي يعيشون فيها على أساس هوّياتهم الإجتماعيّة... أو العيوب المادّية والإقتصاديّة والإجتماعيّة" (الإكسوا).

ويعدّ مؤشر الإستبعاد الاجتماعي من أهمّ المؤشرات الّتي يستند إليها المختصّون في الحقل الإجتماعي لقياس مدى نجاح المنوال التنموي الّذي تنتهجه دولة ما، وذلك لإرتباطه الوثيق بالأوضاع الإقتصادية والإجتماعية للأفراد والفئات مثل البطالة والفقر وتدنّي المستويين المعيشيّ والتّعليميّ، إذ يضبح من غير الممكن تأمين مستوى عيش لائق. أمّا من النّاحية العلمية فإنّ ظاهرة الإستبعاد الإجتماعي تشكّل مجالا خصبا للبحث "لا لجدّة الموضوع فحسب، وإنّما لكونها واحدة من التّحدّيات الّتي تواجه الفرد وتخلخل الكيان الأسري وتنعكس سلبا على النّسيج الإجتماعي." (عاشور و فريجة، 2019) إذ يتولّد عن التّهميش والإقصاء عدم الإندماج الإجتماعي والتّفرقة بين الأفراد أو المجموعات حيث تعيش الفئة المهمّشة كل أنواع الحرمان لتدهور مقدرتها الشرائية. وتغذّي كلّ هذه العوامل الشعور بالضّيم والإجحاف والدّونية، ممّا يسهم في تأجيج التّوترات الإجتماعيّة والتّحركات الإحتجاجية للمطالبة بالمساواة في توزيع الثروات بين مختلف الجهات وتحسين المستوى المعيشي لكافة الفئات الإجتماعيّة. أمّا بيار بورديو، فقد حدّد مفهوم الإستبعاد الإجتماعي من منظور الهيمنة والسّيطرة لصالح الفئات المتنفّذة الّتي تعمل على تأمين مراكز متميّزة على حساب الفئات الضّعيفة، وذلك بإخضاعها وإضعاف قدرتها على الفعل ومن ثمّة حرمانها من التّمتع بحقوقها على إختلاف أنواعها (الإقتصادية، الإجتماعيّة والسّياسية...). من هذا المنطلق فإنّ بورديو يركّز على أن فعل الإقصاء والتّهميش يكمن في عزل المجموعات الضّعيفة والحدّ من هامش الفعل لديها من قبل المجموعات المتنفّذة وتوجيهها نحو خدمة مصالحها. وإنطلاقا من هذا التّوجه فإنّ الإستبعاد والتّهميش الإجتماعيين يمثّلان في أحد جوانبهما حيادا عن مبدأ تحقيق العدالة الإجتماعية بين الأفراد أي أنهما يتعارضان مع مقولة منح الجميع فرصا متكافئة للتّمتع بحياة كريمة. فبغض النّظر عن الشّكل الّذي يتخذه التّهميش والإستبعاد (سياسي، إجتماعي، إقتصادي، ثقافي...) فإنّه يعدّ عاملا محدّدا في قياس درجة التّماسك الإجتماعي الذّي يعيشه مجتمع ما، فكلّما زادت درجة الإستبعاد لفئة أو لمجموعة ما من الأفراد، كلّما زاد خطر التّفكّك

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

الإجتماعي على إعتبار وأنّ الإستبعاد يجعل من الأفراد المستهدفين في مكانة دونيّة ويولّد بداخلهم رغبة قوّية لإسترداد حقوقهم والدّفاع عمّا سلب منهم. وهذا ما يدفعهم إلى الدّخول في علاقة تصادميّة مع الفئات المهيمنة، تُترجمها في كثير من الأحيان حالات من العنف والثورة ضدّ هذا الإستبعاد الّذي يختزل كلّ معاني التّهميش والإقصاء والحرمان من مستوى عيش لائق.

ويعتبر إنتشار ظاهرة الفقر من أهمّ إفرازات سياسة التّهميش التّنموي والإستبعاد الإجتماعي. إذ تعرف هذه الظّاهرة توسّعا كبيرا في مختلف المناطق التّونسية ولكن بنسب متفاوتة. ويحتلّ إقليم الشمال الغربي (يضم الولايات التّالية: باجة، الكاف، جندوبة، سليانة) المرتبة الأولى بنسبة 24.4% من سكّانه يعيشون تحت عتبة الفقر سنة 2000، إلاّ أنّ هذه النّسبة تضاعفت خلال السنوات الأخيرة فبعد أن كان الشمال الغربي "أفقر بمرّتين ونصف من تونس الكبرى، تزايد إتساع هذه الفجوة عبر السّنين إلى أن تضاعف لتصبح هذه المنطقة الدّاخلية أفقر بـ 5مرّات من العاصمة وضواحيها." (مزلوط، الخضراوي، و بن حمّادي، 2021). ويكشف إرتفاع نسب الفقر بالمناطق الدّاخلية حجم التّهميش والفوارق الإجتماعيّة والتّفاوتات التنموية الّتي تعيشها هذه الجهات، إذ تسجّل العديد من الولايات الدّاخلية (11 ولاية من أصل 14 ولاية نسب فقر تفوق المعدّل الوطني 15,2% وأربعة منها تسجّل نسبة تفوق 30%أي ضعف المعدّل الوطني) (مزلوط، الخضراوي، و بن حمّادي، 2021). وتعتبر الولايات الآتي ذكرها وهي القيروان وباجة وسليانة والكاف والقصرين أفقر خمس ولايات بالبلاد التونسية، وهي تقع بإقليمي الوسط والشّمال الغربي، وذلك على الرّغم من إمتلاكها لمساحات شاسعة من الأراضي الفلاحية الخصبة وتوفّرها على مواد أوليّة قادرة على أن تجعل منها قطبا صناعيا مؤهلا لإمتصاص كل نسب البطالة والقضاء على كلّ مظاهر الفقر والحرمان والخصاصة، إذا ما تمّ إدراج هذه المناطق ضمن المخطّطات التنموية وتوفير الإعتمادات الماليّة اللاّزمة لدعم الإستثمار بها وتحقيق التنمية المستدامة. في هذا السياق تؤكّد دراسة صادرة عن وزارة الفلاحة خلال السنة 2004 – 2005 أنّ هذه الولايات تضم إلى جانب ولاية صفاقس أكبر مساحة للمستغلات الفلاحية على كامل تراب الجمهورية.

ويتسم الفقر بهذه المناطق بتعدّد أبعاده، إذ لا يرتبط بمحدودية الدّخل المالي فحسب، وإنّما يشمل الحرمان من التّمتع بالخدمات العامّة من صحة وتعليم ومستوى معيشي لائق على نحو متساو مع بقية المكوّنات الإجتماعيّة. وبشكل عام يعدّ الفقر متعدّد الأبعاد من بين أهمّ العوامل الدّاعمة لتفشّي ظاهرة التّهميش والإستبعاد المركّب بهذه الجهات. "ويقصد بالحرمان ليس فقط الحرمان المادّي النّاتج عن عدم القدرة على سدّ الحاجيات الأساسية أو إعالة الذّات أو الأسرة. بل المساس بالحق في الحصول على خدمات إجتماعيّة أساسية مثل الرّعاية الصحيّة والتّعليم." (عاشور و فريجة، 2019). وإستنادا إلى إحصائيات المعهد الوطني التّونسي للإحصاء لسنة 2015، فإنّه بإمكاننا رسم خريطة الفقر في تونس حسب ترتيب المناطق الأكثر فقرا والّتي تتركّز بالأساس بالجهات الدّاخلية، تأتي في مقدّمتها ولايات القصرين وباجة وسيدي بوزيد وقبلي وقفصة. ويبلغ مجموع سكّان هذه المناطق حسب تعداد السّكان لغرّة جانفي 2019 (3.201.198 ساكن) من المجموع الجملي للسّكان والبالغ عددهم 11.608.311 أي ما نسبته 27.57% (الصالحي ، 2020) موزّعين على مساحة 69223 كم^2 أي ما يمثّل أكثر من 42%من المساحة الجملية للبلاد التّونسية يعيش متساكنيها تحت عتبة الفقر والفقر المدقع. ويبرهن هذا الواقع على أنّ ظاهرة الفقر في تونس لا تمثّل حالة معزولة بل هي ظاهرة إجتماعية متفشية بدرجة أولى في المناطق

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

الدّاخلية. اللاّفت للإنتباه في سياق هذا البحث أنّ تفشّي الفقر في الجهات الدّاخلية لم يكن نتاجا لإفتقارها لمقوّمات التّنمية من ثروات طبيعية ورأس مال بشري مؤهل وإنما هو إفراز لسياسة تنموية تقوم على أساس التّمييز الجهوي والتّهميش التنموي لجهات دون غيرها.

وتتصف مظاهر التّهميش والإقصاء بالمناطق الدّاخلية بتعدّدها وإختراقها لكلّ القطاعات والمجالات الحياتية. فغياب البنية التّحتية من طرقات وجسور ذات جودة عالية زاد في تعميق عزلة هذه الجهات، خاصّة أثناء فصل الشّتاء وأثّر في واقع التّعليم "فكميات بسيطة من الأمطار والثّلوج تمثّل كارثة طبيعية، وقد أودت بحياة العديد من الضحايا نتيجة محاولة قطع الأودية أو بسبب الإنزلاقات الأرضية" (الصالحي ، 2020)، إذ تعاني العديد من المؤسّسات التّعلمية بالجهات الدّاخلية وخاصّة منها تلك المتمركزة بالمناطق الرّيفية والنائية من غياب التّجهيزات الأساسية، بل إنّ العديد منها يفتقر إلى ضروريات الحياة مثل الماء الصّالح للشرب ويعيش في عزلة تامّة أثناء فصل الشّتاء عند تساقط الثلوج والأمطار بكميات كبيرة لعدم توفّر الطرقات المؤدية إليها. أمّا على المستوى الصحّي فإنّ المناطق الدّاخلية تعرف نقصا كبيرا في المستشفيات الجامعية الّتي تتركّز بصفة خاصّة بمدن تونس الكبرى والشريط الساحلي. وهو ما يجبر متساكني هذه الجهات على التّنقل إليها للعلاج وتحمّل أعباء مالية إضافية تثقل كاهلهم وتزيد من معاناتهم. ومثل هذا الوضع يبرهن على أنّ "مقولة "التميز الإيجابي" ومنح 80% من ميزانية الدّولة لفائدة المناطق الدّاخلية لم تكن سوى شعارا وضحكا على ذقون الفقراء في مناطق الكاف وسليانة والقصرين وباجة وسيدي بوزيد وقفصة وجندوبة وقبلي." (الصالحي ، 2020)

لقد كشفت نتائج التّحليل أنّ العوامل الإقتصادية تعدّ أهمّ مسبّبات ظاهرة الإستبعاد والتّهميش الإجتماعي. فغياب التّوزيع العادل للثروات وتغييب جهات دون أخرى من الأجندة التنموية للدولة أنتج تفشي مظاهر الفقر والهشاشة في الأوساط الإجتماعية الضّعيفة الّتي يفتقر أفرادها إلى مواطن شغل تمكّنهم من تلبية إحتياجاتهم الحياتية وتحسين واقعهم المعيشي بما يساعدهم على تحقيق اندماجهم الإجتماعي. وفي هذا السياق تعدّ ثورة 14 جنفي 2011 من أهمّ نتائج سياسة الإستبعاد والتّهميش الّتي مُورست على الفئات الهشة وضعيفة الدّخل بالمناطق الدّاخلية.

إنّ التّهميش والإستبعاد الإجتماعي بمجمل تمظهُراته من حرمان وإقصاء وعدم تمكين إقتصادي وإجتماعي يضع الفرد أو الفئات المهمّشة في وضع إجحاف مقارنة بالفئات المترفّهة، فينتج عن ذلك المساس بحقوقهم الإجتماعيّة والإقتصادية والسيّاسية. وهذا الفعل يجعلهم في موقع العون ويُعيق بالتّالي مشاركتهم في إدارة الشأن العام.

2. غياب التنمية بالمناطق الدّاخلية وتفشي ظاهرة التّهميش والإستبعاد

نركّز إهتمامنا في هذا البحث على دراسة الإستبعاد الإجتماعي في شكله الجبري أي ذلك الإقصاء الّذي يُفرض على الأفراد أو المجموعات في الجهات الدّاخلية التّونسية نتيجة تظافر مجموعة من العوامل ذات التّأثير السّلبي القويّ، تأتي في مقدّمتها السيّاسة التنموية للدّولة الّتي غيّبت هذه المناطق وحرمتها من نصيبها من المشاريع التنموية ذات القدرة التّشغيلية العالية. ذلك أنّ المنوال التنموي وإن تضمّن بعث مشاريع تنمويّة بهذه الجهات فإنّ تنفيذها على أرض الواقع يبقى حبرا على ورق ولا يتعدّى أن يكون مجرّد شعار يرفع أثناء الحملات

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

الإنتخابية لإستمالة النّاخبين، ممّا فاقم نسبة الفقر والخصاصة بهذه الجهات وجعل من مسألة الإقصاء في هذه السيّاقات الإجتماعية، مسألة مفروضة لا إرادية، إذ تصبح الفئات المهمّشة لا فقط مقصية من ممارسة حقّها في إدارة الشأن العام ، وإنّما تعيش أيضا حرمنا إقتصاديّا يتجلّى في المسكن والملبس والإستجابة لضروريات المعيش اليومي، ولذلك "فإنّ تحسين مصير أشدّ الطبقات حرمانا مرهون بالنمّو الإقتصاديّ وهو وحده كفيل بتمكين هؤلاء من الإنتفاع" (عاشور و فريجة، 2019)

تواجه تونس بعد أكثر من عشر سنوات من حدوث ثورة 14 جانفي 2011 الّتي جاءت للمطالبة بتحقيق التنمية وتوفير مواطن الشغل خاصّة بالجهات الدّاخلية، العديد من التّحديات ناجمة عن صعوبة إيجاد حلول عملية لإشكالية التّميز والتّفاوت الجهوي الّتي تعمّقت أكثر بسبب الصعوبات الإقتصادية الّتي تعيشها تونس ، أضف إلى ذلك إنعكاسات وباء كورونا الّذي أسهم في مزيد تفقير الفئات الهشّة بالمناطق الدّاخلية ومضاعفة شعورها بالحرمان وإنعدام العدالة الإجتماعية في التّمتع بفرص متكافئة في العيش بكرامة وتوفير مواطن الشغل للجميع. "فاليوم تعتبر التنمية المحليّة المتوازنة وإيجاد مواطن الشّغل للعاطلين من أهمّ الملفات الشائكة الّتي تواجهها تونس، إذ لم تفلح كلّ برامج التنمية في إيجاد الحلول المناسبة لها." (عاشور و فريجة، 2019)

وتعدّ التنمية الجهوّية الأساس الّذي يساعد على التّقليص من تفشي ظاهرة التّهميش المركّب ومتعدّد الأبعاد وبفتح المجال أمام تسريع النمّو المحلّي، غير أنّ تحقيق هذا الهدف يتطلّب الإلتزام بمبدأ تطبيق العدالة التّوزيعية للموارد المنتجة وبإستغلال ما تزخر به المناطق الدّاخلية من ثروات طبيعية لتعزيز التنمية بها والتّخلي عن سياسة التّفقير والتميز التنموي الّتي تنبني بالأساس على مبدأ اللاتكافؤ في توفير فرص التنمية بين الجهات الدّاخلية ومدن تونس الكبرى والشريط السّاحلي. فالتنمية الجهوّية تشمل بالأساس التّوزيع العادل للمشاريع الإقتصادية بهدف تحقيق التّماسك الإجتماعي، إذ تؤكّد المنظّمة الدّوليّة للتّعاون والتنمية في هذا السيّاق على أنّ التنمية الجهويّة ترتكز على ضرورة توجيه المنافع والموارد المحليّة لتحقيق الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي، وبالتّالي فإنّ معالجة مسألة التفاوت التنموي تقتضي أن تكون هناك إرادة سياسيّة تعمل على صياغة منوال تنموي جديد يقطع مع السيّاسة التنموية في صيغتها الماضية ويحدّد رؤى جديدة وحلول تأخذ في الإعتبار خصوصية كلّ جهة من موارد ذاتية لرسم منوال تنموي قادر على توفير مواطن شغل كفيلة بالقضاء التّدريجي على مظاهر الفقر والحرمان لدى الفئات المهمّشة، وتحقيق الإشعاع الإجتماعي والإقتصادي للمناطق الدّاخلية. وللتّدليل على ما تعيشه الجهات الدّاخلية من إقصاء وإستبعاد من السياسة التنموّية نستحضر في هذا السياق واقع ولاية جندوبة، وهي إحدى ولايات الشمال الغربي، فعلى الرّغم ممّا تزخر به هذه الجهة من ثروات طبيعية وفلاحية إلاّ أنّها تعتبر من أكثر المناطق التّونسية الّتي تعاني من التّهميش التّنموي والإجتماعي، إذ تحتلّ المرتبة الأخيرة في مؤشر التنمية لسنة 2015 والمرتبة 22 لسنة 2022 ، حيث لم تشهد المؤشرات الدّالة على تحسّن المستوى المعيشي تطوّرا إيجابيا (الصحة، التّزود بالماء الصالح للشرب، تهيئة المسالك الريفية، التّطهير...). كما عرفت نسبة البطالة بهذه الولاية إرتفاعا ملحوظا حيث أكّد التّعداد العام للسّكان لسنة 2014 أنّ هذه الولاية تأتي في المرتبة الثالثة وطنيا بمعدّل 25.6% أمّا عن نسبة الفقر المدقع بها؛ فإنّها تعدّ من أفقر الجهات التّونسية، إذ بلغت نسبة الفقر بها حسب إحصائيات المعهد الوطني التّونسي للإحصاء ما قدره 35% سنة 2000 و22% سنة 2015 في مقابل ذلك قدّرت

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

هذه النسبة بالجهات الأكثر حظوة تنموية بأقلّ من ذلك بكثير حيث بلغت 9.1% و10% بالشمال الشرقي التّونسي و8% بالوسط الشّرقي التّونسي سنة2015.

يبرز الفقر من خلال هذه الإحصائيات الرّسمية كمعطى هيكلي يطبع الواقع الإجتماعي المعيش للفئات الهشّة داخل ولاية جندوبة، فقد تدهورت القدرة الشرائية، "وحلّ في المقابل الفقر والبطالة ليهمّشا ولايات بأكملها من جرّاء إنتهاج سياسات تعمّق حجم الإختلال التنموي ممّا نتج عنه سوء الأوضاع الإقتصادية في الولايات المحرومة والمهمّشة مثل جندوبة." (بشير ، 2011) وتعيش ولاية الكاف الوضع ذاته حيث دفع تدنّي الواقع المعيشي نتيجة عدم توفّر مواطن الشغل لإنعدام التنمية بهذه الجهة الّتي تعاني من كلّ صنوف الإقصاء والتّهميش والإستبعاد الإجتماعي والإقتصادي، سكّانها إلى الهجرة الدّاخليّة الّتي إشتدت وتيرتها خلال السّنوات الأخيرة بإتّجاه مدن تونس الكبرى، فقد أكّد المسح الوطني حول الإنفاق والإستهلاك ومستوى عيش الأسرEBCNV لسنة 2015 أنّ غالبية متساكني هذه الولاية 75.5% يهاجرون بإتّجاه مدن تونس الكبرى بحثا عن مواطن شغل وأملا في مستقبل أفضل. أمّا ولاية القيروان فقد صنّفها ذات المصدر بأنّها أفقر الولايات التونسية، إذ يفوق فيها معدّل الفقر المعدّل الوطني ويعيش فيها أكثر من 20.000 شخص بـ 5 دنانير أو أقلّ من ذلك في اليوم، في حين قدّر عدد الأشخاص الّذين يعيشون تحت عتبة الفقر بهذه الولاية بـ 199.08. وعلى الرغم من أنّ هذه الولاية تعدّ أقلّ كثافة سكّانية بمرتين من تونس العاصمة إلاّ أنّ بها خمسة أضعاف الّذين يعيشون تحت عتبة الفقر مقارنة بتونس العاصمة. في مقابل ذلك تعرف نسب الفقر في المناطق الّتي تعيش حظوة تنموية مقارنة بالمناطق الدّاخلية إنخفاضا ملحوظا (تمثّل هذه الجهات الولايات التالية: تونس، بن عروس، أريانة، صفاقس ونابل) حيث تستقطب جلّ الإستثمارات والمشاريع التنموية لتوفرها على بنية تحتية تسمح لها ببعث المشاريع الاقتصادية ذات القدرة التشغيلية العالية وبتطوير السياحة، وهذا ما جعل منها الأقل فقرا إذ تبلغ نسبة الفقر في تونس العاصمة على سبيل المثال 3.5% أي 36996 شخص فقير وبن عروس 4.3% أي 27169 شخص فقير، أريانة 5.4% أي 31109 شخص، صفاقس 5.8% أي 55414 شخص فقير ونابل 7.4% أي 58306 شخص فقير (مزلوط، الخضراوي، و بن حمّادي، 2021).

وقد إنعكس تغييب المناطق الدّاخلية عن الأجندة التنمويّة للدّولة على المعيش اليومي للفئات الهشّة بالمناطق الرّيفية والنائية الّتي باتت تفتقر إلى أبسط ضروريات الحياة وهي الماء الصالح للشرب وعدم ربطها بشبكة الصرف الصحي، فعلى سبيل المثال يعاني متساكنو جهة فرنانة من ولاية جندوبة من عدم توصيل منازلهم بالماء الصالح للشرب، "في هذه البلدة حيث يعيش كلّ ساكن(ة) من بين ثلاثة في الفقر، يظلّ ربع السّكان دون توصيل بمياه الشّرب، في الجهة المقابلة، كلّ معتمديات تونس العاصمة موصولة بالماء بمالا يقلّ عن 94%" (مزلوط، الخضراوي، و بن حمّادي، 2021). كما تعاني 20 معتمدية تابعة للولايات التالية: القصرين، القيروان، سيدي بوزيد، قفصة، مدنين تطاوين، من عدم ربطها بالدّيوان الوطني للتّطهير، في مقابل ذلك نجد المناطق الأقلّ فقرا هي الأكثر ربطا بشبكة الصرف الصّحي، حيث نلاحظ أنّ "أكثر من نصف المعتمديات الموصولة 90% أو أكثر بشبكة التّطهير لها معدّلات فقر أقلّ من 3.64% (مزلوط، الخضراوي، و بن حمّادي، 2021) في حين أنّ المعتمديات الّتي تقارب فيها نسبة الفقر 30% أي ضعف المعدّل الوطني، هي الأقلّ ربطا بشبكة الصرف الصحّي. وقد إنعكس تدنّي المستوى المعيشي وغياب مقوّمات العيش الكريم بهذه المناطق على المستوى التعليمي

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

لمتساكنها، فعلى سبيل المثال تصنّف معتمدية حاسي الفريد من ولاية القصرين أفقر الجهات بالبلاد التّونسية وهو ما أثّر في نسبة التّمدرس الّتي إنخفضت بهذه المنطقة إلى أدنى مستوياتها "إذ نجد أنّ أكثر من ساكن (ة) على إثنين ليس لديه أيّ مستوى تعليمي... ويثبت ذلك في الوضعية المعاكسة أيضا. كلّما كانت معتمدية ما غنيّة كلّما كان مستوى التّعليم مرتفعا. في المنزه مثلا وهي المعتمدية الأغنى في البلاد التّونسية، أكثر من ساكن(ة) على إثنين لديه مستوى تعليمي عال في حاسي الفريد هذه النّسبة تقدّر بـ 2.5%" (مزلوط، الخضراوي، و بن حمّادي، 2021). هناك إذا علاقة ترابط بين إرتفاع نسبة الفقر والمستوى التّعليمي للفرد، وهذا ما يؤكّده تمركز نسب الفقر وتدنّي المستوى التّعليمي بالجهات الدّاخلية ويوضحه أيضا الإتّجاه المعاكس، فكلّما إنخفضت نسبة الفقر كلّما إرتفعت نسبة التّمدرس.

3. إرث التّفاوت والتّهميش الجهويين بالمناطق الدّاخلية التّونسية

تعتبر ظاهرة الإقصاء والتّهميش داخل المجتمع التّونسي عموما ظاهرة قديمة حديثة، تجسّدت بصفة جلية خلال مرحلة الإستعمار الفرنسيّ الّذي عمل على تكريس أفضلية الجالية الفرنسية وتقديمها على عموم التّونسيين بتوفير الخدمات الصحيّة والتّعليمية والتّرفيهية لها، في مقابل ذلك عملت السلطة الإستعمارية على جعل التّونسيين في مكانة دونية وإقصائهم وتهميشهم وإبقائهم خارج الحركية المجتمعية. لكن بعد الحصول على الإستقلال سنة 1956 تبنّت الدّولة الوطنية سيّاسة تنموية تمكّنت من خلالها من تحسين المستوى المعيشيّ بتوفير مواطن الشّغل خاصّة بعد مغادرة الإطارات الفرنسية لمراكز عملها بالإدارات التّونسية، إلاّ أنّه ومع بداية عشرية السّبعينيات من القرن الماضي وإلى حدود الثّمانينيات وقع تبنّي النّظام الرأسمالي في إطار تطبيق خطة الإصلاح الهيكلي سنة 1986 تنفيذا لإملاءات المؤسّسات الماليّة العالميّة (صندوق النّقد الدّولي، والبنك العالمي)، بدأت ظاهرة البطالة تتوسّع تدريجيا إلى أن تفاقمت خلال الألفية الثالثة من القرن الحالي خاصّة بالمناطق الدّاخلية، فإنتشرت شتّى مظاهر الحرمان والإقصاء والتّهميش، ممّا أدّى إلى تنامي وصعود الإحتجاجات الإجتماعيّة خاصّة خلال سنة 2008 (أهمّها أحداث الحوض المنجمي بقفصة)، توّجت بحدوث ثورة 14 جانفي 2011 الّتي إندلعت شرارتها الأولى من ولاية سيدي بوزيد مطالبة بتوفير مواطن الشّغل وتحسين المستوى المعيشي للفئات الهشّة والمحرومة بالمناطق الدّاخليّة.

وقد أثبت تشخيصنا للظروف الإقتصادية والسيّاسية وللبناء المؤسّساتي الّذي شهدته تونس منذ الإستقلال إلى اليوم أنّ هذه العوامل قد مثّلت تاريخيا حاجزا أمام تحقيق تنمية إقتصاديّة وإجتماعيّة عادلة بين مختلف جهات البلاد. فلم تتضمّن المخطّطات التّنموية لمختلف الحكومات المتعاقبة توزيعا عادلا للموارد المادّية كالإستثمارات الماليّة أو التّجهيزات والبنية التّحتية وأيضا المواد غير المادّية كالتّشريعات القانونيّة الّتي تشكّل الأساس لجلب الإستثمار الخارجيّ "فكانت النّتيجة ما يسمّى "بالتّهميش المركّب ويشار هنا بالتّهميش إلى نوع من التّباعد الإقليمي والمكانيّ والتّراكميّ الّذي يبرز من خلال حالة حرمان إجتماعيّة، إقتصاديّة وسيّاسية." (صديقي، 2019). ومن نتائج السيّاسة الّتي إنتهجها كلّ من الرئيسين السّابقين الحبيب بورقيبة (منذ الإستقلال إلى حدود 1987) وزين العابدين بن عليّ الّذي تولّى السّلطة من بعده لمدّة ثلاثة عقود، بروز علاقات هيمنة وعدم تكافؤ لصالح المركز على حساب الأطراف. فقد إرتكز المركز

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

إلى ثقله السيّاسي ورأسماله الإقتصاديّ والتّشريعي لإستغلال الثروات الطبيعيّة الّتي تزخر بها المناطق الدّاخلية، "معرقلا بذلك أيّ قدرة لتحقيق إكتفاء ذاتي إقتصادي أو تجديد ذاتيّ، ممّا أوقع المناطق الطّرفية في دينامية فاقمت التّخلّف بدل إزالته." (صديقي، 2019)

إنّ إستقراءنا لخصائص المنوال التنموي الّذي إعتمدته تونس منذ الإستقلال جعلنا ندرك أهميّة دوره في تحويل المناطق الدّاخلية إلى بؤر رئيسية للإحتجاجات الإجتماعية. فقد إنبنى على مبدأ تكريس أفضلية الجهات السّاحلية ومدن تونس الكبرى الّتي إستفادت من بنى تحتية قادرة على دعم وتطوير القطاعين السيّاحي والصناعي، ممّا عزّز فرص الإستثمار بها وحفّز النّمو، في مقابل ذلك يقوم إقتصاد الجهات الدّاخلية بالأساس على الفلاحة الّتي بقيت في مجملها تقليدية، ولا توفّر إلاّ مواطن شغل هشّة. هذا الفرق الشّاسع في توزيع الإستثمار وعدم التّكافؤ في التّمكين الإقتصادي والإجتماعي جعل من المناطق الدّاخلية جهات مقصية ومهمّشة ولا تصلح إلاّ أن تكون مصنعا لإنتاج الفقر والبطالة والتّهميش والخصاصة وخزّانا لتزويد مدن تونس الكبرى والشريط السّاحلي بيد عاملة شابة وغير مكلفة وبالمواد الأوّلية الفلاحية وغير الفلاحية لدعم وتطوير القطاع الصناعي.

ولقد تأكّد التّفاوت التنموي القائم بين مدن تونس الكبرى والجهات السّاحلية ونظيرتها الدّاخلية بصفة جليّة من خلال طبيعة المطالب الّتي رفعها متساكنو كل جهة عند إندلاع ثورة 14 جانفي2011 فبينما نادى متساكنو المناطق الدّاخلية بتوفير مواطن الشغل وتحسين المستوى المعيشي وتحقيق العدالة الإجتماعيّة في توزيع الثروات الطبيعية والإستثمارات، فإنّ مطالب متساكني الشريط السّاحلي ومدن تونس الكبرى تلخّصت بالأساس في المطالبة بالقضاء على كلّ مظاهر التّهميش السّياسي وتجسيد الدّيمقراطية والتّعدّدية السّياسية والتّناصف والمطلبية. فتاريخيا إستقطبت المناطق السّاحلية إهتمام الدّولة من حيث تركيز المشاريع التنموية، في مقابل ذلك عاشت الجهات الدّاخلية الإهمال والتّغييب من الأجندة التّنموية، ومردّ ذلك خلفية سياسية تستمدّ جذورها من التّمثيل القويّ للجهات السّاحلية بمختلف دواليب الدّولة، أضف إلى ذلك أنّ المناطق الدّاخلية وخاصّة الجنوبية منها كانت تعتبر من وجهة نظر سلطة الإستقلال من الجهات المعارضة للحكم في تلك المرحلة ومساندة في مقابل ذلك لخصمها اللّدود الزّعيم صالح بن يوسف.

بقي إذا المنوال التنموي الّذي إنتهجته تونس منذ الإستقلال محافظا على طابعه القائم على التّفاوت بين الجهات في الحظوظ التنموية على الرّغم من تعدّد وتعاقب الحكومات الّتي وإن إختلفت برامجها وسياستها الإقتصادية والإجتماعية، فإنّها حافظت على تصدّر الشريط السّاحلي ومدن تونس الكبرى للخيارات التّنموية والإستثمارية. "هذا الإختلال أفرز خارطة تنموية معتلّة في تونس، متضخّمة الرأس في مناطق محظوظة في الشّمال والسّاحل وجسد متهاوٍ في مناطق معدومة ومهمّشة في الوسط والدّاخل." (بشير ، 2011)

4. تأثير سياسة التّهميش والتّفقير في السّلم الإجتماعية بالمناطق الدّاخلية التّونسية

عرفت تونس منذ الإستقلال إختلالا ملحوظا في التّوازنات التنموية الجهوية بين الشمال والوسط والجنوب ويعود ذلك إلى التّفاوت في الموارد الطبيعية الّتي تحتكم عليها كلّ جهة، غير أنّ العامل الأكثر تأثيرا في تعميق هذه الفجوة تمثّله مخلّفات السيّاسة الإستعمارية في

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

المجال التنموي، الّتي مثلت الأساس الّذي إستندت عليه سلطة الإستقلال والحكومات المتعاقبة من بعدها في رسم السيّاسة التنموية الّتي إتسمت بتركيزها على الإستثمار بالشّريط السّاحلي ومدن تونس الكبرى. وقد أنتج هذا الوضع العديد من التّحركات والإحتجاجات الإجتماعية طالبت من خلالها الجهات المهمّشة بحقّها في الإستثمار وتوفير مواطن الشّغل تحقيقا لمبدأ العدالة الإجتماعية، "حيث تتميّز الدّواخل والأرياف والمناطق الفقيرة بتهميش إجتماعي إقتصادي أساسا ممّا جعل المطالب الأساسية للسّكان بعد ثورة 14 جانفي تتلخّص في التّشغيل والتنمية والكرامة وتوفير الشّغل والعدالة الإجتماعية وكلّ مقوّمات الحياة الكريمة لكافة شرائح المجتمع (بشير ، 2011).

ويعدّ إرتفاع نسب الفقر والبطالة وتدهور المستوى المعيشي من المؤشرات الدّالة على تعمّق ظاهرة التّهميش والإقصاء بالمناطق الدّاخلية التّونسيّة. فعلى سبيل المثال "في ولاية جندوبة نلاحظ تدهور الوضع الإجتماعي نتيجة تفاقم ظاهرة البطالة والفقر وتردّي المستوى المعيشي لجلّ الفئات." (بشير ، 2011). هذا الواقع جعل الفئات الهشّة في مكانة دونية وعاجزة على أن تكون عنصرا فاعلا في المجتمع فهي غير قادرة على الإستجابة لمتطلّبات معيشها اليومي. ويعدّ هذا الصّنف من الإستبعاد من أهّم خاصيات المناطق الدّاخليّة وخاصّة منها الرّيفية والنّائية. وقد أنتج هذا الوضع عدّة ظواهر إجتماعية إتجاهها الرئيسي الموت نتيجة سيطرة مشاعر الإحباط على الأفراد وفقدانهم الثقة في سياسة الدّولة في تمكينهم من فرص التنمية وتوفير مواطن الشغل وتخليصهم من كلّ مظاهر الفقر والخصاصة، "ولعلّ أعلى نسبة من الإنتحار توجد في منطقة القيروان نتيجة الشعور بالحيف الإجتماعي الموجود في تونس وفقدان الأمل والثقة في سياسة الحكومات الموجودة والمتعاقبة بعد أن أطنبت في سياسة المماطلة والتّسويف وعدم خلق مواطن الشّغل وغيّاب أفق واضح للتنمية في الجهات الدّاخلية." (الصالحي ، 2020)

ويتقاطع مع الغبن الإقتصادي والإجتماعي الّذي تعيشه المناطق الدّاخلية والّذي حوّلها إلى جهات منفّرة لمتساكنها خاصّة منهم الفئة النّاشطة إمّا عن طريق الهجرة الدّاخلية، إذ ينزح العديد من الشّباب إلى مدن تونس الكبرى والشريط السّاحلي بحثا عن مواطن الشغل أو عن طريق الهجرة غير الشّرعية وركوب قوارب الموت بإتجاه أوروبا بحثا عن مستقبل أفضل ودخل مالي يحفظ الكرامة، مع الإقصاء السيّاسي الّذي تجسّده السيّاسة المركزية في إتخاذ القرار ووضع السيّاسة التنموية وتوزيع الإستثمارات. هذه العلاقة غير المتكافئة بين الشريط السّاحلي والمدن الدّاخلية أسّست لمسار من التّهميش والإقصاء المزمن الّذي تقدّمه الحكومات المتعاقبة على السّلطة على أنّه نتاج لإفتقار هذه الجهات للموارد الأوّلية وللثروات الطبيعية، وهو ما فنّدته الدّراسات العلمية في هذا المجال، فقد أثبتت أنّ "الولايات الدّاخلية تحتوي على 50% من النفط والغاز والموارد المائية في البلاد و70% من إنتاج القمح و50% من زيت الزيتون والفاكهة. (المؤدب، 2020) وعلى الرّغم من هذا كلّه فإنّ هذه المناطق تعاني من كلّ صنوف التّهميش والتّبعية تجاه الشريط السّاحلي والعاصمة، إذ يتم تحويل ثرواتها الطبيعية لدعم الإستثمار والتنمية بالجهات الساحلية ومدن تونس الكبرى وبعث المشاريع الصناعية ذات القدرة التّشغيلية العالية. وهذا ما يفسّر تفشّي الفقر في هذه المناطق بنسب تفوق بكثير نظيرتها في الشريط السّاحلي ومدن تونس الكبرى، بل إنّها تتعدّى في كثير من الأحيان المعدّل الوطني، إذ يؤكّد البنك الدّولي في تقريره حول الفقر لسنة 2011 أنّ هناك 32.3% من المواطنين في المناطق الوسطى الغربية و21.5% في المناطق الجنوبية الغربية و25.7%في المناطق الغربية الشّمالية يعيشون في حالة من الفقر،

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

فيما هناك 9.1% فقط من سكان تونس العاصمة و8% في الجهات الوسطى الشرقية من البلاد فقراء. وفي سنة 2015 كان المعدّل الوطني للفقر 15.2% فيما كانت المعدّلات في الكاف والقصرين وباجة 34.2% و32,8% و32.09% (المؤدب، 2020). من هذا المنطلق فإنّ المنوال التنموي الّذي اِنتهجته دولة الاِستقلال مرورا بفترة حكم الرئيس زين العابدين بن عليّ إلى اليوم، كانت اِنعكاساته الاِقتصادية والاِجتماعية باهظة الثّمن بالمناطق الدّاخلية ومثّل بالتّالي ركيزة أساسية في توسّع ظاهرة الفقر والتّهميش والاِقصاء بهذه الجهات.

ولقد مثّل تدنّي المستوى المعيشي عاملا مهمّا في تقويض السّلم الاِجتماعية، فتعدّدت الاِحتجاجات والتّحركات الاِجتماعية للمطالبة بتوفير الشغل وبتحقيق المساواة في توزيع الثروات وبعث المشاريع الاِستثمارية. وتعدّ اِنتفاضة الحوض المنجمي بقفصة في هذا السيّاق من أهمّ التّحركات الاِجتماعيّة الّتي عرفتها تونس بعد الاِستقلال وذلك من حيث اِمتدادها الزمني (من جانفي 2008 إلى حدود جوان 2008) ومن حيث تنظيمها وإدارتها. فقد أُطّر هذا التّحرّك من طرف الاِتحاد العام التّونسي للشغل بمدينة الرديف كما دعمته "تيارات سياسية معارضة أنذاك وخاصّة فصائل اليسار التّونسي." (الطبابي ، 2019)وللحدّ من اِتّساع رقعة هذه الاِحتجاجات اِتّخذت السلطة مجموعة من الحلول اِكتست بالأساس صبغة قمعية في مرحلة أولى، لتدخل السلطة في مرحلة ثانية في سلسلة من المفاوضات مع الطرف النّقابي بالجهة أضفت إلى بعث شركات البيئة والغراسة والبستنة بهدف توفير مواطن الشغل والتّخفيف من اِرتفاع نسب البطالة، إلاّ أنّ هذا القرار لم يمثّل الحل الأنسب للتّخفيف من حالة الاِحتقان والغبن الّتي كانت تعيشها الفئات المهمّشة في تلك المناطق والّتي دفعتها إلى الاِنخراط في تحركات اِحتجاجية لاِنتزاع الاِعتراف بها من طرف الآخر. هذا الآخر هو السّلطات الرّسمية الّتي غيّبت هذه الفئات من أجندتها التنموية متجاهلة بذلك حقّها في حياة كريمة ومستوى عيش لائق. "ممّا جعلها تنخرط في حركات اِجتماعية هدفها ردّ الاِعتبار لها سواء كأفراد عند توفير مواطن الشغل لهم وحفظ كرامتهم وسلامتهم الجسدية أو لجهاتهم عند التوزيع العادل للثروة وتكريس الحق في التنمية." (الطبابي ، 2019)

أنتجت سياسة اللاّمبالاة الّتي اِنتهجتها السّلطة وتجاهلها لحق الجهات الدّاخلية في التنمية العادلة، حالة من الاِحتقان الاِجتماعي في عدّة مناطق أدّت إلى اِندلاع ثورة 14 جانفي 2011 للمطالبة بالحق في حياة كريمة وتوفير مواطن الشغل وتجسيد مبدأ العدالة الاِجتماعية بين الجهات، لكن على الرّغم من هذا ظلّت هذه المناطق مقصية ومهمّشة ولم تتحقّق آمال متساكنها، ولذلك تعددت الاِحتجاجات والإضرابات خلال سنة 2012. "اليوم اِنتفضت بلاد الأمازيغ على أوضاعها، أملا في لفت الأنظار إليها بعد أن فضّلت الصّمت طيلة عام بعد الثورة اِختار أهالي مكثر وكسرى وبورويس والكريب أن يشنوا إضرابا عامّا شلّت خلاله الحياة الاِقتصادية والاِجتماعية والإدارية. (التّايب، 2012)

من هذا المنطلق فإنّ ثورة 14 جانفي 2011 قد مثّلت إطارا ملائما لإعادة إنتاج وتثبيت أليات التّهميش والاِقصاء بالمناطق الدّاخلية وعمّقت من درجة الحرمان والشعور بالغبن لدى متساكني هذه المناطق، وكشفت عن حجم الفساد الّذي مسّ كلّ مفاصل الدّولة، فقد

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

"بات العديد والعديد من التونسيين على قناعة بأنّ الفساد المستشري قد لوّث كل مراتب الإقتصاد وأجهزة الأمن والنّظام السّياسي في البلاد." (المؤدب، 2020)

لم تنجح الثورة إذا في الحدّ من التّفاوتات التنموية الجهوّية بل أسهمت في تعزيزها، فعادت الإحتجاجات الإجتماعية حيث سُجّل سنة 2015 أكثر من 4416 حالة إحتجاج إجتماعي. "فقد إندلعت هذه التّطورات في المناطق الدّاخلية، وتضاعف عدد الإحتجاجات ليصل إلى 8713 في العام 2016 ثم إرتفع مجدّدا في العام 2017 إلى 10452 قبل أن يتراجع قليلا إلى 9356 في العام 2018 و9091 في العام 2019." (المؤدب، 2020)

لقد أدّى إرتفاع منسوب الإحتقان الإجتماعيّ إلى شلّ حركة الإنتاج في عدّة منشآت صناعية، فتوقفت على سبيل المثال عملية إستخراج الفوسفات بالحوض الغربي لستّة سنوات كما توقّف إنتاج النّفط والغاز بكلّ من ولايتي تطاوين وقبلي بالجنوب. وقد أثّر هذا الحراك الإجتماعي في الوضع الإقتصادي فتراجعت الصادرات إلى حدّ توقفها في مادة الفسفاط، ممّا نتج عنه عجز الميزان التجاري. "فقد عطّلت الإحتجاجات مرارا عملية إستخراج الفوسفات في الوسط الغربي على مدى السّتة سنوات المنصرمة، ممّا أدّى إلى تكبّد خسائر تخطّت 180 مليون دولار أمريكي وعجز ملحوظ في الميزان التّجاري." (صديقي، 2019). أمّا على مستوى الإستقرار الإجتماعي فقد نتج عن تفاقم ظاهرة التّهميش والإستبعاد للمناطق الدّاخلية تفشي ظاهرة العنف المجتمعي وبرزت عمليات إستقطاب للشّباب المهمّشين والّذين يعانون من الفقر والحرمان نتيجة غياب التّمكين الإقتصادي، من قبل جماعات إسلامية متطرّفة وخاصة بالمناطق الحدودية بالجنوب التّونسي "وقد تمّ التأكّد أيضا من حقيقة عمليات التّجنيد أجراها تنظيم داعش وغيرها من المليشيات في سوريا وليبيا لمحاربين تونسيين من المناطق المهمّشة." (صديقي، 2019)

الخاتمة

يترجم تعمّق ظاهرة التّهميش والإستبعاد الإقتصادي والإجتماعي وتوسّعها الجغرافي بأغلب المناطق الدّاخلية التّونسية عجز الحكومات المتعاقبة على السّلطة منذ الإستقلال إلى اليوم، على معالجة الأسباب والعوامل المباشرة للتّفاوتات الجهوية والتنموية العميقة والمزمنة. حيث يعتبر التفاوت التنموي الجهوي من أكبر المعضلات الّتي تواجهها تونس منذ عقود، وقد أسهم ذلك في تعدّد مظاهر التّهميش المركّب بالجهات الدّاخلية وخاصّة بالوسط والجنوب. فهل بإمكان صناع القرار في تونس اليوم إرساء منوال تنموي يرتكز إلى حلول ومخطّطات كفيلة بصياغة تصوّر جديد لتحقيق التّوازن بين مختلف جهات البلاد وتحسين جودة الحياة بالمناطق المهمّشة ؟

التوصيات

إنّ معالجة ظاهرة التّهميش والإستبعاد بمختلف أشكاله وأبعاده (إجتماعي، إقتصادي، سياسي...) وتحقيق التّوازنات الإجتماعية تمثّل الخطوات الأساسية بإتّجاه تحقيق التنمية المستدامة، وبناء مجتمع متقدّم ومستقر إقتصاديا وإجتماعيا وسياسيّا. ولتجسيد هذا المبتغى على أرض الواقع فإنّ ذلك:

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

- العمل على تحديد الأسباب المباشرة الّتي تقف وراء ظهور وتفشي ظاهرة التّهميش والإستبعاد ووضع خطّة علمية وموضوعية لمعالجة هذه الأسباب.
- ضرورة إجراء تغييرات جذرية على مستوى السياسات والقوانين التنموية لتعزيز مبادئ العدالة الإجتماعية، وتوفير فرصا متساوية للجميع للتمتّع بحقوقهم في الخدمات الصحيّة والتّعليميّة والثقافية والمشاركة في إدارة الشأن العام.
- ربط الصلة بين النمّو والتّقدّم الإجتماعي وتثمين الموارد البشرية من خلال توفير أكبر عدد ممكن من مواطن الشّغل ذات إنتاجية عالية.
- تنفيذ سياسة مساعدات إجتماعية أكثر فاعلية موجّهة نحو الفئات الهشّة لمساعدتها على تحسين ظروف عيشها.
- بعث المشاريع الكبرى الّتي تعتمد على الطّاقة البديلة والّتي تتميّز بقدرة تشغيلية عالية. ويمكن إنجاز هذا الصنف من المشاريع بالجنوب التّونسي الّذي يتميّز بمميّزات مناخية مساعدة على ذلك (300 يوم مشمس و120 يوم رياح قوّية في السنة)
- تثمين الموقع الجغرافي والمميّزات المناخية لمناطق ومدن الجنوب التّونسي حتّى تكون وجهة للإستثمار الدّاخلي والخارجيّ وقاطرة لتنويع النّسيج الإقتصادي لحلّ معضلة البطالة بالجهة.
- تحسين وتطوير البنية التّحتية بالمناطق الدّاخلية للتّشجيع على الإستثمار الخاص بها.
- إنشاء صندوق للتنمية الجهويّة يعمل على بعث المشاريع ذات التّشغيلية العالية، ويسهر على تنفيذها ومراقبة إنتاجيتها وسيرها لضمان نجاحها وديمومتها.
- رسم إستراتيجيات إنمائية حسب إحتياجات وخصوصيات المناطق المهمّشة والعمل على معالجة تداعيات التّهميش المركّب بصفة مباشرة.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

البيبليوغرافيا

- الإكسوا. *مصطلح الإقصاء الاجتماعي*. تاريخ الاسترداد 08 جويلية, 2024، من /stage-unexwa.unexwa.org/ar/sd- glossarry
- الأمم المحتحدة، الإكسوا. (2008). *الإقصاء الاجتماعي*. تاريخ الاسترداد 08 سبتمبر, 2024
- العربي صديقي. (يناير, 2019). التنمية الإقليمية في تونس: تداعيات التّهميش المركّب. الدّوحة: مركز بروكنجز.
- المركز الدولي للعدالة الإنتقالية. (2017). *المصوّرون الشّباب يلتقطون التّهميش في تونس*. تاريخ الاسترداد 08 أكتوبر, 2024
- بدرة عاشور، و أحمد فريجة. (2019). مظاهر الإستبعاد الاجتماعي -د اسة نظرية-. *مجلّة علوم الإنسان والمجتمع، المجلّد8*(العدد2)، صفحة 19.
- حمزة المؤدب. (03 مارس, 2020). جغرافية الغضب في تونس، التّفاوتات الجهويّة وصعود الشعبوّية. مركز مالكوم، كارنيغي للشرق الأوسط.
- خالد الطباني . (2019). *الرّهانات الاجتماعية والاقتصادية، التّشغيل الهش: شركات البيئة والغراسة والبستنة بالحوض المنجمي نموذجا*. المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تونس.
- رشاد الصالحي . (2020). التّفقير والتّهميش في تونس: المناطق الدّاخلية: مناطق صناعة الفقر. *الجريدة المدنيةhttpS://www.madania.tn*. تاريخ الاسترداد سبتمبر, 2024
- رياض بشير . (2011). دراسة تشخيصية وتقييمية حول الواقع الاقتصادي بتونس وسبل تجاوز التّفاوت التنموي بولايتي قبلي وجندوبة. تونس: سوليدار.
- مريم التّايب. (17 جانفي, 2012). تونس الشمال الغربي ينتفض ضد الفقر والتّهميش والبطالة. *www.almasdar.tn*.
- هيفاء مزلوط، مالك الخضراوي، و منية بن حمّادي. (17 سبتمبر, 2021). *العيش بأقلّ من 5 دنانير في اليوم، خريطة الفقر بالبلاد التونسي*. Inkyfada.com/ar/ 17/09/2021.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved